

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٧٥

الخميس، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس/ الرئيسة السيد نينزيا/السيدة إيفستينغا (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

السيدة دوتلاري	ألبانيا
السيد أبو شهاب	الإمارات العربية المتحدة
السيد كيلى	أيرلندا
السيد دي ألميدا فيليو	البرازيل
السيد داي بنغ	الصين
السيد بيانغ	غابون
السيدة هاكمان	غانا
السيد دو ريفير	فرنسا
السيد كيبوينو	كينيا
السيد دي لا فوينتي راميرس	المكسيك
السيد كاريوكي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيدة يول	النرويج
السيد تيرومورتى	الهند
السيدة توماس - غرينفيلد	الولايات المتحدة الأمريكية

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثالث والثلاثون للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)

(S/2022/100)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١) (S/2022/103)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-26725 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

كانون الثاني/يناير بأن الجلسة البرلمانية الافتتاحية، التي انتخب خلالها رئيس البرلمان ونائبيه، قد عقدت وفقا للدستور.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثالث والثلاثون للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من

قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2022/100)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١)

(S/2022/103)

والخطوة التالية هي انتخاب رئيس للجمهورية، وفقا للدستور، في غضون ٣٠ يوما من انتخاب رئيس البرلمان. غير أنه بعد فترة ترشيح أولية، لم يتم في ٧ شباط/فبراير استيفاء النصاب القانوني البرلماني لعقد دورة لانتخاب رئيس. وقرر البرلمان إعادة فتح باب الترشيح لمدة ثلاثة أيام أخرى؛ ولم تبت المحكمة العليا الاتحادية بعد فيما إذا كانت إعادة الافتتاح دستورية أم لا، ولكنها قضت بعدم أهلية أحد المرشحين.

وبعد انتخاب الرئيس أو الرئيسة، سيكلف، في غضون ١٥ يوما، وفقا للدستور، مرشح أكبر كتلة برلمانية، أي رئيس الوزراء المعين، بتشكيل مجلس وزراء، على أن يصادق عليه البرلمان. ومن الواضح أن الحالة الراهنة توجي بأننا لم نصل إلى هذا المرحلة بعد.

وبينما تستمر المشاورات السياسية، أو ربما على نحو أدق، يستمر المأزق السياسي، فإن الوقت يمر - وهو وقت ثمين.

وفي خضم النقاش الرئيسي بشأن تشكيل حكومة أغلبية مقابل أو حكومة توافقية، يتساءل العديد من العراقيين بشكل متزايد عما إذا كانت المصلحة الوطنية تحظى في الواقع بالأولوية في المفاوضات الجارية، بدلا من الحصول على الموارد والوصول إلى السلطة، أو كيف سيتم اقتسام كعكة التعيينات السياسية والوزارات هذه المرة.

غني عن القول إن الأولوية ينبغي أن تتمثل في الاتفاق حالا على برنامج عمل يعالج على الفور وبجدية قائمة العراق الطويلة من الأعمال التجارية المحلية المعلقة. ما أعنيه أنه مر أكثر من أربعة أشهر على الانتخابات، وقد حان الوقت لإعادة الأضواء إلى حيث يجدر تركيزها، أي على شعب العراق.

إن شعب العراق ما برح ينتظر فرص العمل المنتجة والمربحة، وتوفير السلامة والأمن، وتقديم الخدمات العامة الكافية، والحماية الكاملة لحقوقه وحياته، والعدالة، والمساءلة، والمشاركة المجدية للنساء والشباب، على سبيل المثال لا الحصر.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة جينين هنييس - بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/100، التي تتضمن التقرير الثالث والثلاثين للأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، والوثيقة S/2022/103، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن للسيدة هنييس بلاسخارت.

السيدة هنييس - بلاسخارت (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ إحاطة اليوم بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة المتعلقة بالتعيينات السياسية وتشكيل الحكومة.

بعد التصديق على نتائج الانتخابات، انتخب رئيس البرلمان ونائبيه في ٩ كانون الثاني/يناير. ورغم أن الاعتراض على ذلك الانتخاب في البداية، فقد قضت المحكمة الاتحادية العليا في ٢٥

مع وجود حكومة تصريف أعمال في السلطة وأحزاب سياسية تشارك في مفاوضات بشأن تشكيل حكومة جديدة، تم مؤخرا الفصل في قضية لدى المحكمة الاتحادية العليا معلقة منذ ١٠ سنوات. ومن ثم، أثار حكم المحكمة الأخير بشأن عدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان تساؤلات لدى الكثيرين، مثل "لماذا الآن؟".

في الحقيقة هذا حدث. وبالتالي، تزايدت أهمية ذلك الحوار المؤسسي. وليس ذلك فحسب، بل إن البلد يحتاج إلى برلمانه لكي يتصرف. وعلى نطاق أوسع، ما أقوله هو أن ترك الأمور تخرج عن مسارها إنما هو عمل مخوف بالمخاطر، وله تداعيات بعيدة الأثر قد تقوض استقرار العراق في الأجلين القصير والطويل.

لذلك، أحض مرة أخرى جميع أصحاب المصلحة على التركيز على ما يهم حقا وعلى توحيد صفوفهم بدلا من التنافس. سواء شئنا أم أبينا، الطرفان يحتاجان بعضهما البعض ليكونا على أفضل وجه ممكن. ومن ثم، ينبغي أن تركز جميع الجهود على حل المسائل المعلقة، ليس عن طريق الاستيلاء على السلطة، بل بروح الشراكة والتعاون.

إنني إذ انتقل إلى الكلام بإيجاز عن الاقتصاد، الذي يتأرجح بين الارتفاع الحاد في أسعار النفط وانخفاض في قيمة العملة، فقد انخفض العجز وازدادت احتياطات العملات الأجنبية. وتم توسيع شبكة الأمان، ولا سيما بسبب زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية للتصدي لهذه الجائحة.

للوهلة الأولى، ربما يبدو ذلك مشجعاً. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أنه بتقويض، أو تأخير، أو وقف المقترحات والجهود الحكومية الهامة، لا يمكن اعتبار هذه النتائج حصيلة مباشرة للاستراتيجيات المستدامة. ومن الناحية الأساسية، ليس العراق اليوم أقل عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية؛ فالعراق يعاني من الفقر أو العمالة الناقصة؛ والعراق يشهد فساد لا يقل عما شهده في العام الماضي أو العام قبل الماضي. أكرر ما قلته مرة أخرى، ولكن الحلول الهيكلية الدائمة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إصلاح ذي مغزى. أدرك أن قول ذلك أسهل من فعله. ومع ذلك، بدأ الوقت ينفد لدى العراق. وكما قال لي مسؤول

بطبيعة الحال، يمكن أن يغفر للمرء تحليه بالصبر في مرحلة تشكيل الحكومة التي طال انتظارها، إذا كنا نشهد تبادلات نشطة بشأن التوجهات السياسية ومسارات التنمية وخطط الإصلاح الاقتصادي. وإذا كان ذلك يحيي المفاوضات، سيكون الصبر فضيلة حقا. ومع ذلك، نلاحظ حتى الآن عكس ذلك تماما، مما يعوق التغيير والإصلاحات التي يحتاجها البلد بشدة.

وعلاوة على ذلك، وكما أشرت مرات عديدة، فإن ضعف الجبهة الداخلية، على سبيل المثال، يُحدث نقاط ضعف، تستغلها داعش، المستعدة للاستفادة من أي فراغ سياسي وأمني، ولكن أيضا لاستمرار التدخل الخارجي. وفي حالة العراق، ليست هذه نقطة افتراضية.

وفي الوقت نفسه، يجري اختبار صبر الشعب العراقي. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وجد هذا الصبر حدوده، إذ خرج عدد كبير جدا من العراقيين إلى الشوارع، احتجاجا على انعدام الآفاق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ونعرف كيف انتهى ذلك، فقد انتهى بمقتل المئات وإصابة الآلاف. وأقل ما يتوقعه العراقيون الآن أن يشعر ممثلوهم المنتخبون بالاحادية المسألة والتغلب على الانقسامات الداخلية، والاتفاق على برنامج لاطلاع العراقيين على ما يمكن أن يتوقعوه في السنوات الأربع المقبلة، وإدارة التوقعات العامة، والارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في تلبية تطلعات ٤٠ مليون شخص يسمون العراق وطننا لهم.

سأقول بضع كلمات عن العلاقة بين بغداد وأربيل. كما يعلم المجلس، فقد أكدت باستمرار على أهمية إجراء حوار منتظم وهيكلية ومؤسسي بين بغداد وأربيل، مع وضع جداول زمنية محددة، لمعالجة المسائل المعلقة منذ أمد بعيد. وكما قلت من قبل، هذه مسؤولية متبادلة. إن عدم القدرة على التغلب على الخلافات، أو حتى عدم الرغبة في التوصل إلى اتفاق، ستكون له تكلفته، عاجلا أم آجلا. وصحيح أيضا أنه إذا كان هناك فراغ سياسي لفترة طويلة جدا، فإن إضفاء الطابع القضائي على مجالات ليست تشريعية أو تنفيذية يمكن أن يصبح فجأة حقيقة من حقائق الحياة.

طوال السنوات الثلاث الماضية، سمعني المجلس أكرر أن تركة معركة الأمس ضد داعش يمكن أن تتحول بسهولة إلى حرب الغد وأنه لا ينبغي لنا أن ننتظر بلوغ الأطفال الصغار سن الرشد في مخيم مثل الهول. فهؤلاء الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، لم يطلبوا أبداً أن يكونوا جزءاً من تلك الفوضى. ومع ذلك يجدون أنفسهم محرومين من حقوقهم ومجازفين بالتجنيد القسري والتعرض إلى التطرف العنيف. وبطبيعة الحال، أدرك أن عدداً من الدول قد تمسك بمسؤولياته بإعادة الأطفال، وفي بعض الحالات، بإعادة عدد محدود من النساء. ولا يسعني إلا أن أأمل في أن تحذو دول أخرى حذوها قريباً. وكما أظهر عدد متزايد من البلدان، يمكن أن يتم ذلك بنجاح.

وفي حقيقة الأمر أن الحالة الراهنة ليست مستدامة. إذ أن إبقاء الناس إلى أجل غير مسمى في ظروف مقيدة وتعيية في تلك المخيمات يؤدي في نهاية المطاف مخاطر أكبر على الحماية والأمن من إعادتها بطريقة خاضعة للرقابة.

وفي الوقت نفسه، أظهر العراق شجاعة. فحتى الآن، أعيد إلى العراق نحو ٤٥٠ أسرة، أو نحو ٨٠٠ شخص. وبما أن آلاف العراقيين ما زالوا هناك، تدرك السلطات العراقية أنها لا تستطيع التوقف عند هذا الحد.

إذ انتقل من مخيم الهول إلى المقاتلين المشتبه بهم من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمحتجزين حالياً في شمال شرق سوريا، وهو وضع لا يمكن تحمله أيضاً، كما هو الحال بالنسبة لمخيم الهول، فهذه المرافق توجب الاستياء، فضلاً عن إلهام الإرهابيين، للانتقال من عمليات الاختراق إلى الهجمات الواسعة النطاق، كما رأينا.. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تمكن بعض المقاتلين وأفراد أسرهم من شق طريقهم إلى الخارج يوحي بأنه سيكون من الأفضل السيطرة على الوضع وإدارة عمليات العودة عوضاً عن المجازفة باختفاء آثارهم وهم يتسللون إلى أي بلد من دون أن يكتشفهم أحد.

وفي هذا الصدد أيضاً يستحق العراق الثناء. فلم تكن الحكومة العراقية بالبداية في إعادة الأسر العراقية إلى الوطن من مخيم الهول

عراقي منذ فترة، حتى وإن كنا قد بدأنا في تنفيذ الإصلاحات الأكثر إلحاحاً أول أمس، فإن الأمر سيتطلب جهوداً خارقة للتصدي بما فيه الكفاية للتحديات المالية والاقتصادية والبيئية اليوم. وفي حين أفكر من مفهوم أن الكأس نصف ممتلئ، لا ينبغي الاستخفاف بملاحظاته. أما فيما يتعلق بالتحديات البيئية أيضاً، فإنها تشكل تهديداً يلوح في الأفق، وهو تهديد كثيراً ما يعتبر أقل إلحاحاً، ولكنه في نهاية المطاف من بين أكبر التحديات العالمية التي نواجهها جماعياً.

قبل بضعة أسابيع، زرت الأهوار العراقية في جنوب العراق، وهي مناظر طبيعية مثيرة وجميلة، لا يعادل تنوعها البيولوجي إلا أهميتها الثقافية. ومع ذلك، فإن ندرة المياه في تلك المنطقة ليست فقط تهديداً يلوح في الأفق، بل إنها خطر داهم. وكما هو الحال بالنسبة لأجزاء أخرى من البلد، فإن تملح المياه والتربة، والتصحر، واختفاء الأراضي الصالحة للزراعة لا تقل عن أي شواغل بيئية وجودية. وعلاوة على ذلك، وكما نعلم جميعاً، فإن ندرة المياه تشكل مضاعفاً للتهديد. وتصاحبها مخاطر متزايدة تكمن في الفقر والتشريد وعدم الاستقرار والصراع.

يمكن أن نعزي الكثير من هذه الندرة، وليس كلها، إلى تغير المناخ. كذلك فإن البلدان المجاورة تخفض تدفقات المياه بشكل نشط. وعلاوة على ذلك، فإن البنية التحتية للمياه الصالحة للشرب والري وصيانتها متخلفة جداً. لقد تمت إدارة موارد المياه في العراق بشكل غير فعال لفترة طويلة جداً.

وبعبارة أخرى، فإن العراق معرض بشدة لآثار ندرة المياه بسبب تغير المناخ وانخفاض التدفقات من أنهاره. وفي حين أعلم أن هذه أولوية بالنسبة للحكومة المؤقتة الحالية، أود أن أؤكد أن الملكية المشتركة لهذا الملف الحاسم في جميع الطيف السياسي ستثبت بأنها أساسية.

ثمة مسألة أخرى، ألا وهي المخيمات والسجون عبر الحدود، التي تستضيف العديد من العراقيين، في شمال شرق سوريا، على وجه الدقة. لقد تابعنا كلنا عن كثب الأحداث الأخيرة التي جعلت المخاطر المرتبطة بتلك الكارثة البيئية الحركة واضحة مرة أخرى. إن الحالة في تلك المخيمات والسجون تمثل تحديات لم يسبق لها مثيل، مع ما يترتب ذلك من آثار على المنطقة وخارجها. فتلك قنابل موقوتة.

وقيادتها المستمرة فيما يتعلق بهذا الملف المهم. ونحن نقدر حقا الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للسلام والاستقرار إلى العراق.

وأرحب بالمثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

وتهنئ الولايات المتحدة الشعب العراقي مرة أخرى على نجاحه في إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر كانت سلمية إلى حد كبير. وهذا دليل على رغبة الشعب العراقي في الحكم الشفاف والرشيد. ويظل يحذونا الأمل في أن تسفر تلك الانتخابات عن حكومة تعكس إرادة الشعب العراقي وتستجيب لاحتياجاته العاجلة.

فقبل الاقتراع وبعده، نبذ الشعب العراقي العنف الذي يهدف إلى إكراه وترهيب السياسيين والسلطات الانتخابية والصحفيين والنساء والناشطين. ورفض محاولات البعض لاستعادة هياكل السلطة القديمة. وظل قويا ومتضامنا من أجل الديمقراطية.

وقد كان الهجوم على مقر إقامة رئيس الوزراء الكاظمي في نوفمبر/تشرين الثاني أبرز محاولة لإحباط العملية الديمقراطية وإلغاء نتائج الانتخابات وسط تهديدات متكررة بالعنف موجهة ضد المواطنين العراقيين الذين يعملون على حماية الديمقراطية في العراق. وعلى الرغم من كل هذه التهديدات، نفذت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، عملية آمنة وسليمة تقنيا للتصويت وعد الأصوات، رصدها مراقبون دوليون. وبعد أن أكدت السلطات الانتخابية والقضائية إحصاءات أصوات الناخبين وبتت في الطعون، صادقت المحكمة الاتحادية العليا في كانون الأول/ديسمبر على نتائج الانتخابات، مما مهد الطريق أمام العراق للمضي قدما في تشكيل حكومة جديدة. ونتيجة لذلك الاقتراع، فاز عدد تاريخي من النساء وأعضاء الأقليات الدينية والعرقية بمقاعد. وفرض الإصلاحيون الجدد القادمون أنفسهم كقوة جديدة في الساحة السياسية العراقية. وقد ثبتت الديمقراطية أقدامها في العراق.

والآن حان الوقت لكي يلم قادة العراق الصفوف ويشكلوا حكومة شاملة للجميع، تكون قادرة على تلبية تطلعات الشعب العراقي وملتزمة بذلك. فالشعب العراقي بحاجة إلى حكومة من هذا النوع لأنه بحاجة

فحسب، بل بدأت أيضا في إعادة المقاتلين العراقيين التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى وطنهم. وما أقوله أساسا هو أنه لمصلحة الجميع، فإن الحجة الأمنية النهائية، في مقابل الحجة السياسية القصيرة الأجل، هي الاعتراف بأن استمرار الوضع الراهن هو الخيار الأكثر خطورة. ولتلطيف المظالم التي تزداد عمقا ومنع نشوب نزاعات جديدة ونزع فتيل القنابل الموقوتة، من المهم استبقاها والتخفيف من حدتها. ومن المهم التصدي للمشاكل وإنجاز المهام.

وبالانتقال الآن إلى مسألة المفقودين الكوئيين وراعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكوئيتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يوم ١٦ شباط/فبراير بتيسير إعادة آخر ست مجموعات من الرفات البشرية من الكويت إلى العراق، وهي رفات تبين أنها ليست جزءا من قوائم الكويت أو المملكة العربية السعودية للمفقودين. وبإعادة تلك الرفات، تنتهي عملية التعرف على جميع الرفات البشرية المكتشفة في السماوة بمحافظة المثنى في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وكما أكدت من قبل، من الضروري أن تتفادى حكومة العراق فقدان ذلك الزخم، بل عليها أن تستفيد من الخبرة المكتسبة حتى الآن وأن تمضي قدما نحو إقفال هذا الملف الإنساني المهم.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أهمية الشعور بالإنحاح المسألة. فمن الملح أن يتغلب القادة السياسيون للعراق على الانقسامات، وأن يضعوا الحزبية جانبا، ويدفنوا الثأر الشخصي. فلدى العراق إمكانات هائلة حقا. ويا ليت لو تحققت تلك الإمكانيات، كم سيكون مستقبل العراق مشرقا.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أشكر السيدة هينيس - بلاسختارت على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة هينيس - بلاسختارت على إحاطتها

وكذلك نرى أن هناك حاجة لأن تتطلع القوى الرئيسية إلى ما وراء الانقسامات الطائفية وأن توحد قواها لخدمة الصالح العام لجميع العراقيين. والحوار بين الأطراف المعنية على جميع المستويات هو السبيل الوحيد لتحقيق ذلك الهدف المشترك.

ونظّل قلقين إزاء ارتفاع مستويات العنف السياسي. ويجب إدانة هذه الهجمات على المستقبل الديمقراطي للعراق. ويجب على جميع الأطراف أن تتجنب استخدام التهديدات أو العنف لحل المنازعات السياسية. ويجب أن يكون الحوار، وليس العنف، السبيل لتشكيل حكومة قادرة على التصدي للتحديات الاقتصادية والمناخية والإنسانية، ومكافحة الجائحة في نفس الوقت.

إنني أمثل ديمقراطية شابة حققت إنجازات هائلة. وقد اخترنا بصورة مباشرة كيف يمكن للعمليات الديمقراطية أن تكون بطيئة. فهي عمليات لا يمكن اعتبارها أمراً مفروغاً منه ولا تتم بسهولة. وكذلك فإن احترام المبادئ الدستورية والمواعيد النهائية شرط حاسم لكفالة الحكم الديمقراطي، لا سيما في بلد يواجه هذا العدد الكبير من التحديات. وبروح الصداقة والرغبة الصادقة في أن نرى العراق يزدهر، ندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها واحترام العملية الدستورية وحل جميع المسائل العالقة من خلال الحوار والتفاوض.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن (مجموعة ألف ٣)، وهي غابون وغانا وكينيا. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس - بلاسخت على إحاطتها الحافلة بالمعلومات بشأن التطورات في العراق وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي نتابعها عن كثب. ونرحب أيضاً بمشاركة زميلنا، الممثل الدائم للعراق، في هذه الجلسة.

ستركز مداخلتنا على القضايا السياسية والأمنية وقضايا حقوق الإنسان.

يتضح من إحاطة الممثل الخاص أن العراق لا يزال في قبضة مأزق ما بعد الانتخابات الذي أدى بسبب استمرار الشقاق السياسي إلى أزمة مؤسسية، تجلت في قرار البرلمان بتأجيل انتخاب رئيس

إلى الأمن. وقد رأينا أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يزال عازماً على استخدام العنف لنشر الدمار. وفي غضون ذلك، نشيد بقوات الأمن العراقية على كفاحها الشجاع ضد داعش، وسنواصل دعم العراق في ذلك الجهد، وفقاً لاتفاق الإطار الاستراتيجي الذي وقّعناه. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع الحكومة الجديدة، بمجرد تشكيلها، لتعزيز شراكتنا الاستراتيجية بشأن مصالحنا المشتركة العديدة، بما في ذلك الإصلاح الاقتصادي وتدابير مكافحة الفساد.

إن المؤسسات والنظم الشاملة للجميع والشفافة، بما فيها السلطة القضائية، حاسمة لتشكيل الحكومة المقبلة ول مستقبل العراق. وقد كنت فخورة برؤية العراق يشارك في مؤتمر القمة من أجل الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر. والآن حان الوقت لكي يفي قادة العراق بتلك الالتزامات وأن يشكلوا قدوة للعالم.

السيدة دوتلاري (البنانيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جينين هينيس - بلاسخت على إحاطتها، وأن أرحب بالممثل العراقي في جلسة اليوم.

ونحن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي أنجز في معالجة المسائل المحيطة بالمفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة. وقد أحرز تقدم مهم جداً في معالجة هذا الملف ونحن ندرك أهميته.

ويمثل تصديق المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي خطوة حاسمة نحو توطيد الديمقراطية في العراق. فقد أذن ببدء العملية الدستورية، التي ينبغي أن يتبعها انتخاب رئيس جديد للبرلمان وتشكيل حكومة جديدة. ونأسف لرؤية تعليق العملية الدستورية، خاصة بعد قيام البرلمان بتأجيل التصويت على انتخاب الرئيس الجديد يوم ٧ شباط/فبراير.

وينبغي أن تتحمل أكبر الأحزاب السياسية المسؤولية وأن تمضي بالبلد قدماً من خلال السماح بتشكيل حكومة جديدة قادرة على التصدي للتحديات المباشرة التي يواجهها الشعب العراقي. ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية أهمية المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة في تلك العملية، بوصفها أفضل ضامنة لحكومة شاملة وتمثيلية.

الهجمات التي يشنها داعش في عدة محافظات عراقية على المدنيين وقوات الأمن العراقية والتهديد المستمر الذي تشكله تلك الهجمات على الأمن والاستقرار في البلد. فضمان سلامة وأمن العراقيين أمر أساسي لتحقيق ما نود أن نراه في العراق من استقرار ومصالحة وازدهار بشكل عام. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد دعمنا لأمن العراق ولمكافحة الإرهاب وندعم إلى الدعوة إلى التصدي للعوامل الكامنة المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف.

وفيما يتعلق بالهجمات العنيفة الأخيرة التي شنها داعش في ٢١ كانون الثاني/يناير في منطقة العظم، والتي قُتل فيها ١١ جنديا، يجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم الذين تؤثر أنشطتهم على المنطقة بأسرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الألغام والقنابل غير المنفجرة هي من أكبر التحديات التي تواجه السلطات العراقية في تمكين النازحين من العودة إلى ديارهم في المناطق المحررة في شمال البلد، ولا سيما في محافظتي نينوى وكركوك. وكمثال على ذلك، قُتل طفل آخر في ١٩ شباط/فبراير في انفجار نجم عن لغم حي في محافظة ذي قار. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم العراق في كفاحه ضد تلك الآفة.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في العراق، نلاحظ الأنشطة التي تضطلع بها البعثة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، لتعزيز حقوق الإنسان وبناء القدرات لمعالجة مسائل العدالة والمساءلة وسيادة القانون في العراق. ونكرر النداء الموجه إلى حكومة العراق لاتخاذ المزيد من التدابير لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات التي ترتكب ضد المتظاهرين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، وثقت البعثة خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وقوع ٢٨ حادثة أسفرت عن سقوط قرابة ١١٥ ضحية من المدنيين، ٥٠ قتيلًا و ٦٥ جريحًا، بمن فيهم نساء وأطفال. وقد نُسبت تلك الأعمال الهمجية إلى داعش ومليشيات مسلحة مجهولة الهوية. وفي هذا السياق، نرحب بنشر التقرير المشترك لبعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المعنون "حقوق الإنسان وحرية التعبير: المحاكمات

الجمهورية، الذي كان مقررا له مبدئيا أن يجري في ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢، لأجل غير مسمى. وكان الإعلان في أيار/مايو ٢٠٢٠ عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة قد أتاح مصدر أمل للشعب العراقي، ولا سيما الشباب الذين طالبوا أساسا، من خلال مظاهراتهم، بإرساء سيادة القانون وإنهاء التدخل الخارجي ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر عدلا وفعالية.

وبدعم من بعثة الأمم المتحدة، أُجريت الانتخابات التشريعية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ بصورة سلمية على الرغم من أن الإعلان عن النتائج شابها توترات أدت إلى منازعات انتخابية. وقد أظهر استعداد جميع الأطراف السياسية الفاعلة للبقاء في إطار الدستور التزامها بالسلام والاستقرار في العراق، مما أثار التفاؤل. بيد أن المأزق الذي أعقب الانتخابات وعدم قدرة الأحزاب السياسية على التوصل إلى اتفاق لا يعودان بالنفع على الشعب العراقي الذي مارس حقه الدستوري في اختيار قيادته والتمتع بالازدهار.

وندعو مختلف الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان إلى الدخول في حوار والتوصل إلى تسوية من أجل تشكيل حكومة توافقية. وبالمثل، ندعو إلى الامتناع عن جميع أشكال العنف ونؤكد ضرورة القيام بصورة سلمية وعاجلة بتشكيل حكومة قادرة على التصدي للتحديات التي تواجه العراق. فمستقبل البلد على المحك.

ونشير بارتياح إلى المشاركة الكبيرة للمرأة في الانتخابات الأخيرة، حيث فازت النساء بـ ١٩٥ مقعدا وتجاوزن الحصة التي ينص عليها الدستور وهي نسبة ٢٥ في المائة، وهو ما كان مثالا واضحا على الطابع الجامع للانتخابات. وينبغي أن تسفر النتيجة عن تمثيل كبير للمرأة في تشكيل الحكومة والمجتمع العراقي عموما، وهو ما نحث حكومة العراق على أن تعطي الأولوية له. كما نغتتم هذه الفرصة لنؤكد من جديد دعمنا لقانون مناهضة العنف الأسري، الذي يرمي إلى حماية المرأة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا تزال مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن تشعر بقلق عميق إزاء استمرار

وطوال العقدين الماضيين، قامت البعثة بدور أساسي في مساعدة العراق في جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية. كما أن عمل بعثة الأمم المتحدة له معنى محدد جدا بالنسبة لنا بصفتنا برازيليين، حيث كان إنشاؤها في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣ قد سبق الهجوم على فندق القناة بخمسة أيام. لقد أودى ذلك الهجوم بحياة ٢٢ شخصا في مقر الأمم المتحدة في بغداد، بمن فيهم الممثل الخاص للعراق والمفوض السامي لحقوق الإنسان سيرجيو فييرا دي ميلو. إن جهود البعثة منذ ذلك الحين هي تكريم لتضحياتهم وتشكل رمزا للشجاعة والتصميم في السعي إلى تحقيق السلام.

ومنذ عام ٢٠٠٣ يواجه الشعب العراقي تحديات هائلة - من إعادة الإعمار بعد الحرب إلى بناء المؤسسات الديمقراطية إلى مكافحة الإرهاب. لم تنته أي من هذه التحديات تماما، ولكننا شهدنا إحراز تقدم يشق الأنفس وعن جدارة تامة على جميع تلك الجبهات. ويجب الإشادة بالعراق، في الآونة الأخيرة، لإجراء انتخابات آمنة وشفافة ومنظمة تنظيما جيدا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. نشيد في هذا الصدد بجهود اللجنة العليا المستقلة للانتخابات في العراق وغيرها من المؤسسات، ونقدر العمل الأساسي الذي تقوم به البعثة في دعم الدولة العراقية. وقد كان قرار المجلس بتعزيز قدرات البعثة قبل الانتخابات قرارا مناسباً ومثمراً.

وكان إعلان النتائج النهائية للانتخابات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر وتصديق المحكمة العليا على تلك النتائج في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر من المعالم الهامة، ونحن نعمل على الأطراف السياسية العراقية الفاعلة للاستفادة من هذه اللحظة واستكمال عملية تشكيل الحكومة في أقرب وقت ممكن من أجل الاستجابة للتطلعات المشروعة والمالحة للشعب العراقي.

لقد شهد هذا العام تطورات وإنجازات هامة للعراق، بعضها نوقش مؤخرا في هذه القاعة. فلقد اتخذنا يوم الثلاثاء القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢)، الذي يقر بأن العراق قد أوفى بالتزاماته المنصوص عليها في المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بدفع التعويضات المتصلة بأحداث ١٩٩٠-١٩٩١. لقد كان ذلك إنجازا كبيرا. وبناء عليه، حدد القرار الإنهاء الوشيك للجنة الأمم المتحدة للتعويضات بعد ثلاثة عقود من العمل.

في إقليم كردستان العراق، الذي يتناول الإجراءات الجنائية في أربع قضايا ذات دلالات رمزية نظرت فيها المحكمة الجنائية في أربيل.

ونشيد بجهود حكومة العراق، بدعم من المجتمع الدولي، في الوفاء بالتزامها تجاه الكويت فيما يتعلق بالتعويضات التي طالبت بها الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وفقا للقرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٦٩٢ (١٩٩١). وينطبق الشيء نفسه على انضمام العراق إلى اتفاق باريس، الذي يبعث أيضا برسالة قوية ينبغي الإشارة إليها. وننوه بالدعم المستمر الذي تقدمه البعثة لجهود حكومتي العراق والكويت بشأن موضوع المفقودين من الكويتيين ورحايا البلدان الثالثة، فضلا عن عمل اللجنة الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ونشيد بالتقدم المحرز مؤخرا في إدراج مبادرات جديدة لتوفير معلومات يمكن أن تساعد في تحديد مواقع الدفن غير المكتشفة، كما نشجع حكومة العراق على مواصلة البناء على التقدم المحرز في البحث عن المحفوظات الوطنية الكويتية المفقودة.

في الختام، نعيد التأكيد على دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وللوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة في دعمها المستمر والمتعدد الجوانب لحكومة العراق وشعبه. إن عامل الوقت جوهري. وندعو جميع الجهات السياسية الفاعلة إلى التوصل إلى اتفاق سياسي يراعي مصالح جميع الأطراف من أجل التغلب على المأزق المستمر. وهذا هو الطريق الوحيد إلى الانتقال السياسي السلمي في البلد، بما يحافظ على مصالح الشعب العراقي.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة جينين هينيس - بلاسخارت على إحاطتها الثاقبة والحافلة بالمعلومات. كما أود أن أرحب بزميلنا، ممثل العراق، في هذه الجلسة.

بما أن هذه هي جلسة الإحاطة الأولى بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التي نشارك فيها خلال فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن، نود أن نكرر تأكيد دعم البرازيل للعمل التاريخي الذي اضطلعت به البعثة منذ عام ٢٠٠٣.

والاستبعاد والظلم. ونشيد بدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للسلطات العراقية من أجل تعزيز امتثالها هذا.

علاوة على ذلك، نشعر بالتشجيع من تقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق (S/2021/437)، والذي وصف بالتفصيل الانخفاض الكبير في الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١.

ومع ذلك نشعر بقلق شديد إزاء الزيادة الحادة في عدد الأطفال المحتجزين بتهمة تتعلق بالأمن. ينبغي بصفة رئيسية معاملة الأطفال باعتبارهم ضحايا. وينبغي السعي بنشاط إلى إيجاد بدائل للاحتجاز، مثل إعادة الإدماج على المدى البعيد وبشكل مستدام.

ومن الواضح أن المساواة والعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان هي في صميم معالجة الدوافع الطويلة الأجل للنزاع وعدم الاستقرار في العراق. وتود النرويج أن تثير مرة أخرى مسألة تعزيز آليات المساواة عن الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان، ولا سيما العنف المرتكب ضد المتظاهرين والجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، فضلا عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

ونشيد في هذا الصدد بالتمثلة الخاصة لعقدها اجتماعات مائدة مستديرة متعددة مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني، مما عزز التأييد لاعتماد وسن مشروع قانون مكافحة العنف المنزلي.

وترحب النرويج بالتنفيذ المستمر لأنشطة التكيف مع تغير المناخ في العراق - وهو مجال بالغ الأهمية لتعزيز الاستقرار الطويل الأجل في كل من العراق والمنطقة. ونرحب بتزايد الإبلاغ عن هذه المسألة في أحدث تقرير للبعثة (S/2022/103)، حيث ينبغي أن تكون تلك الجهود مصدر إلهام لمزيد من الدعم الدولي والإقليمي للعراق وللبلدان الأخرى التي تواجه هذه التحديات.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أنتقل إلى العلاقات بين بغداد وأربيل. إننا نرحب باستعدادهما للتعاون في مجال الأمن. نحث بغداد وإقليم كردستان العراق على مواصلة الحوار من أجل حل جميع المسائل العالقة وتيسير المزيد من التعاون.

وفي الوقت الذي يطوي فيه العراق صفحة أخرى من ماضيه القريب، فإنه يسعى أيضا إلى تحقيق رسالته الحقيقية كمصدر للاستقرار الإقليمي وجسر بين مختلف الثقافات والتوقعات السياسية والاعتبارات الدينية. لقد كان مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، الذي عقد في آب/أغسطس، مثالا واعدا لذلك. كما أن علاقات الصداقة والتعاون المزدهرة بين العراق والكويت هي مثال آخر.

إن أنشطة بعثة الأمم المتحدة ضرورية لدعم الاتجاهات الإيجابية في العراق ومعاونة حكومة العراق وشعبه في مواجهة التحديات الراهنة. ويمكن للممثلة الخاصة هنييس - بلاسخت أن تعول على دعمنا المستمر.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة هنييس - بلاسخت على إحاطتها. كما أرحب بالمثل الدائم للعراق في هذه الجلسة.

لقد مرت أربعة أشهر منذ أن اصطف الشعب العراقي معا للتصويت في الانتخابات البرلمانية. ونحن نتطلع إلى تشكيل حكومة جديدة تلبي احتياجات وتطلعات الشعب العراقي، ولا سيما النساء والشباب والمجتمعات المهمشة. إنه من الضروري أن تتخذ جميع الأطراف السياسية العراقية الخطوات اللازمة لتشكيل الحكومة على وجه السرعة. واسمحوا لي أيضا أنؤكد أن المشاركة التاريخية للمرأة كمرشحة وناخبة - والتي تتجاوز في الحقيقة الحصة الدستورية البالغة ٢٥ في المائة - ينبغي أن تتجسد في قيادتها المجدية في الحكومة ومجلس الوزراء المقبلين.

كما نشيد باعتراف اللجنة العليا المستقلة للانتخابات بإجراء استعراض لما بعد الانتخابات. هذه العملية المستفيدة من الدروس لها أهمية في تعزيز قدرات المؤسسات الانتخابية في العراق.

ولا تزال الحالة الأمنية في العراق هشة ومتقلبة. يساورنا القلق إزاء استمرار النشاط الإرهابي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وانتشار التطرف العنيف. ونؤكد في هذا الصدد على أهمية تعزيز القدرات على الامتثال لحقوق الإنسان والالتزام بمبدأ التناسب أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، مع النظر بعناية في دور التهميش

العراق في ٢ شباط/فبراير والتي تدعو إلى الاحترام الكامل لسيادة العراق وسلامته الإقليمية في جميع الأوقات.

ومن المأسوي أن الأطفال هم الأكثر عرضة غالبا لتبعات الحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر - وعلى وجه الخصوص المتفجرات من مخلفات الحرب. ففي العام الماضي، قُتل أو شوه أكثر من ١٠٠ طفل جراء المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في العراق. ويلزم بذل المزيد من الجهود المتضافرة في مجال إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها. ويجب كفالة سلامة أطفال العراق وحماية مستقبلهم.

ونرحب بعودة مجموعتين أخريين من مخيم الهول في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. ونذكر بالتزام السلطات العراقية بكفالة العودة الآمنة والطوعية والكريمة، فضلا عن معالجة مسائل من قبيل نقص الخدمات الأساسية ووصم العائدين.

وأرحب بانضمام العراق إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأشد به. ففي مواجهة الندرة الكبيرة في المياه، كما ذكرت الممثلة الخاصة للأمم العام، فإن آثار تغير المناخ على العراق لا تعد ولا تحصى. ويهدد تغير المناخ الأمن الغذائي وسبل عيش الناس وإحراز التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، فضلا عن إسهامه في النزوح الداخلي. يكتسي العمل المشترك للتخفيف من التحديات التي يفرضها تغير المناخ والتكيف معها أهمية حاسمة.

وأخيرا، نرحب مرة أخرى بوفاء لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بولايتها، ونشيد بحكومتى العراق والكويت على تعاونهما مع اللجنة. ونتطلع إلى مزيد من التطورات الإيجابية في العلاقات العراقية الكويتية، ولا سيما في البحث عن المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات المفقودة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أتوجه بداية بالشكر إلى الممثلة الخاصة للأمم العام على إحاطتها والالتزام الاستثنائي الذي تبديه تجاه العراق منذ بداية ولايتها. وأود أيضا أن أرحب بحضور ممثل العراق بيننا اليوم.

السيد كيللي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة هينيس - بلاساريت على إحاطتها. هي وزملاؤها من بعثات ووكالات الأمم المتحدة في الميدان يحظون بدعمنا الكامل، وأرحب أيضا بزميلنا العراقي في هذه الجلسة.

إننا نجتمع في لحظة مهمة للديمقراطية في العراق. ففي أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، نتطلع إلى تشكيل حكومة في الوقت المناسب تلبي الاحتياجات والتطلعات المشروعة للشعب العراقي. لقد كانت الدورة الأولى لمجلس النواب، التي عقدت الشهر الماضي، وانتخاب رئيس للمجلس، خطوتين هامتين في تلك العملية.

وأود أن أشيد بالعمل القيم الذي قامت به اللجنة الانتخابية العليا المستقلة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بما في ذلك ما قاما به في مرحلة ما بعد الانتخابات. وبعد بعثة مراقبي الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي سيقدم الاتحاد تقريرا نهائيا شاملا مع توصيات إلى السلطات العراقية في وقت لاحق من هذا الشهر.

لقد فازت النساء بـ ٩٥ مقعدا تاريخيا في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، متجاوزة بذلك حصة الـ ٢٥ في المائة. وكما قالت السيدة أمل كباشي للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8910)، يجب أن تكون المرأة الآن مشاركة كاملة في المفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة. كما أنها ذكرتنا بأنه لا يزال يتعين التصدي للحوازر الكبيرة التي تحول دون مشاركة المرأة. ونردد دعواتها إلى سرعة اعتماد مشروع قانون مكافحة العنف العائلي وسنه وتوفير الموارد والهيكل اللازمة للتنفيذ الكامل لقانون الناجيات الأيزيديات التاريخي.

ومع الأسف، لا تزال الحالة الأمنية في العراق متقلبة. وأدين بشدة الهجمات الأخيرة التي نفذها تنظيم داعش، بما في ذلك في ٢١ كانون الثاني/يناير. وتلك الهجمات بمثابة تذكير صارخ لنا بنوايا التنظيم وقدراته الخبيثة. وهناك أيضا زيادة مقلقة في هجمات الصواريخ والطائرات المسييرة، بما في ذلك الاستهداف المباشر للمنطقة الخضراء في بغداد. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ممارسة ضبط النفس، ونردد الرسالة التي بعثت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى

وأخيراً، أود أن أرحب باعتماد المجلس بالإجماع للقرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢) في ٢٢ شباط/فبراير، الذي يُنهي التزامات العراق المالية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويشكّل ذلك نجاحاً للعراق والكويت والأمم المتحدة، كما أنه يذكّرنا بأنه لا يمكن إرساء أسس المصالحة والاستقرار الدائمين إلا من خلال احترام القانون الدولي. وأود أن أرحب أيضاً بالتعاون الممتاز بين العراق والكويت بشأن مسألة المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والتقدم المحرز في إعادة الممتلكات الكويتية. ونشجع كلتا الدولتين على مواصلة تعاونهما في ذلك الصدد.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تشيد المملكة المتحدة بالعمل المستمر الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والممثلة الخاصة هينس - بلاسخت. وأرحب أيضاً بزملائنا العراقيين الحاضرين في القاعة اليوم. وأود أن أتناول أربع نقاط.

أولاً، نرحب بالتصديق الناجح على نتائج الانتخابات العراقية والخطوات المتخذة نحو تشكيل الحكومة. وندين الزيادة الأخيرة في الهجمات ضد الأحزاب السياسية. ونردد دعوة الممثلة الخاصة إلى جميع الجهات السياسية العراقية الفاعلة إلى العمل من أجل تهيئة بيئة سلمية وبناءة بعد الانتخابات، والأهم من ذلك، العمل على تشكيل حكومة قادرة على الوفاء بمطالب الشعب العراقي. ونشيد بمواصلة البعثة دعمها للاستعراض الذي تجريه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واللجنة الانتخابية للحالة بعد الانتخابات.

ثانياً، نشيد بزيادة مشاركة المرأة، سواء بصفتها مرشحة أو نائبة، في الانتخابات العراقية. وندعو إلى تمثيل المرأة تمثيلاً مجدياً في حكومة العراق المقبلة. ونحث على الإسراع في اعتماد مشروع قانون مكافحة العنف العائلي كونه أحد الصيغ الحاسمة الأهمية لحماية المرأة.

ثالثاً، لا تزال جهودنا الجماعية ضرورية للتأكد من إلحاق الهزيمة الدائمة بداعش. ويواصل التحالف العالمي ضد داعش الوقوف إلى جانب حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان للتصدي لتهديد داعش.

تشاطر فرنسا الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/103) بشأن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب على وجه الخصوص بالزيادة الكبيرة في عدد النساء المنتخبات لعضوية البرلمان. هذا التطور خطوة هامة نحو زيادة مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية في بلدها.

وكما قالت الممثلة الخاصة، فإن وضع حد للفراغ السياسي الحالي أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في العراق والمنطقة ككل. وتدعم فرنسا العملية الديمقراطية في العراق دعماً تاماً. وقد حان الوقت للاتفاق على تعيين رئيس وتشكيل حكومة قادرة على التصدي للتحديات التي يواجهها البلد وتلبية توقعات السكان. ونرفض أي محاولات لزعة استقرار البلد أو التدخل الخارجي.

وأشدد على الحاجة الملحة لتشكيل حكومة لأن الشعب العراقي لديه توقعات مشروعة من ممثليه. وخلال مظاهرات عام ٢٠١٩، أعرب الشعب بوضوح عن تطلعاته إلى التغيير الديمقراطي والإصلاحات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ومزيد من الشفافية. ويجب تلبية تلك المطالب.

وتود فرنسا أيضاً أن تذكّر بأهمية التعاون بين السلطات الاتحادية ومنطقة كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما الأمن والموارد النفطية. ولذلك ندعوهم إلى استئناف الحوار الذي أجري في الأشهر الأخيرة، لأنه يخدم مصالح كل من العراق الاتحادي والمنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي.

ولا يزال التهديد الذي يشكّله تنظيم داعش قوياً، على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. ويجب أن نواصل جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب، أينما وجد، بثبات وعزيمة. وتؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل للعراق في حربه ضد داعش وستواصل الوفاء بالتزامها في ذلك الصدد في إطار مساهمتها في التحالف العالمي ضد داعش.

وفي ذلك السياق، فإن حماية المجمعات الدبلوماسية، وكذلك القواعد التي تستضيف قوات التحالف، أمر أساسي. وبالمثل، يشكّل التنسيق بين بغداد وأربيل فيما يتعلق بالمسائل الأمنية عاملاً أساسياً في مكافحة داعش بفعالية واستدامة.

وعند القيام بأعمال حقوق الإنسان والأعمال الإنسانية، يلزم اتباع الولاية بدقة والاهتمام بالاتصال والتنسيق مع الحكومة العراقية وتعزيز فحص المعلومات والتحقق منها.

فلا يزال العراق يواجه تحديات أمنية معقدة. وقد أصدر مجلس الأمن بيانين صحفيين، منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، يدينان الهجمات الإرهابية في العراق (SC/14725 و SC/14774). فينبغي للمجتمع الدولي أن يقف بحزم في دعمه للعراق للقضاء على القوى الإرهابية المتطرفة مثل تنظيم داعش وتوطيد الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في مجال مكافحة الإرهاب.

إن الصين تقدر عودة عدد كبير من مواطنيها مؤخرا إلى الوطن من مخيم الهول في سورية. كما ندعو البلدان المعنية إلى إظهار شعورها بالمسؤولية، كما فعل العراق، والمضي قدما بتحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسره الموجودين في العراق وإعادةتهم إلى أوطانهم بأسرع ما يمكن. لقد احتج العراق مرارا وتكرارا على العمليات العسكرية الأجنبية الأحادية الجانب في العراق، ونحث الأطراف المعنية على أن تحترم بجدية سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

وتقدر الصين جهود العراق الرامية إلى إقامة علاقات حسن جوار وصداقة مع بلدان المنطقة، في الوقت الذي ترحب فيه بالتعاون الوثيق بين العراق والكويت بشأن مسألة المفقودين والممتلكات وتوיד البيان الصحفي للمجلس بشأن التقدم الإيجابي الذي أحرز في ذلك الصدد.

وقبل يومين، اتخذ المجلس القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢) معلنا أن لجنة الأمم المتحدة للتعويضات قد أكملت ولايتها ومقررا إنهاء تلك الولاية. وهذا معلم هام في السلام الإقليمي والمصالحة بعد انتهاء النزاع. ونأمل مخلصين في أن يغتنم العراق والكويت هذه الفرصة لمواصلة تعميق شراكتها وأن يستجيبا بنشاط للتحديات المشتركة وأن يكرسا طاقة إيجابية للتنمية المستقرة في المنطقة.

لقد ظلت الحالة في العراق تتسم بالاضطرابات على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وعانى الناس من مصاعب كبيرة. وينبغي للمجتمع

وترحب المملكة المتحدة بالتزام حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بتعزيز تعاونهما الأمني للقضاء على تهديد داعش.

وأخيرا، نتوجه بالشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام على إطلاعنا على آخر المستجدات بشأن المفقودين من الكويتيين وراعا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة. يمثل التقدم المحرز في التعرف على رفات المفقودين خطوة مهمة إلى الأمام. ونشيد بالتزام العراق والكويت بمواصلة التعاون في هذا الأمر الهام.

وفي الختام، ندعو جميع الجهات السياسية العراقية الفاعلة إلى تكثيف جهودها لدعم التشكيل السلمي لحكومة قادرة على تحقيق تطلعات جميع العراقيين. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يكون مستعدا لدعم تلك الحكومة في التصدي للتحديات الملحة التي ستواجهها في توفير الأمن وتقديم الخدمات وإصلاح الاقتصاد والتحول عن الاعتماد على الهيدروكربونات.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الممثلة الخاصة هينس - بلاسخت على إحاطتها وترحب بوزير خارجية العراق، السيد حسين، في جلسة اليوم.

لقد اختتم العراق بنجاح، في نهاية العام الماضي، انتخابات الجمعية الوطنية (مجلس النواب) ودخلت العملية السياسية الوطنية مرحلة جديدة. ونحن نشيد بالحكومة العراقية وشعبها على جهودهما الهائلة ونتطلع بصدق إلى أن تغتنم الفصائل العراقية هذه الفرصة لزيادة تعزيز وحدتها وبناء توافق في الآراء بشأن سبيل المضي قدما من أجل وضع ترتيبات سياسية من خلال الحوار والتشاور في إطار دستوري وقانوني، وبالتالي وضع أساس سياسي متين لتحقيق السلام المستدام والاستقرار والازدهار في البلد.

وننظر بشكل إيجابي إلى الدعم الانتخابي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفقا لولاية المجلس. ونأمل أن تستكمل البعثة، في ختام الانتخابات في العراق، وضع الصيغة النهائية للدعم الانتخابي في أقرب وقت ممكن وأن تركز مزيدا من الموارد والطاقة لدعم أولويات التنمية الوطنية العراقية.

والتخويف أداتين لمعالجة المظالم السياسية. ونحث جميع الأطراف على نبذ العنف وحل خلافاتها السياسية بالحوار والسبل القانونية.

وفي ذلك السياق، يشكل استمرار حيازة الأسلحة بأنواعها بكميات كبيرة خارج نطاق سيطرة الدولة تحديا خطيرا للاستقرار في العراق. وكذلك ثمة حاجة ملحة إلى أن تتوقف جميع الجهات الفاعلة الإقليمية عن استخدام الأراضي العراقية كمناطق لشن هجمات موجهة إلى بلدان أخرى في المنطقة. فوجود عراق قوي ومستقر وسيادي سيؤدي إلى المزيد من الأمن والاستقرار في المنطقة.

ويذكر تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ فبراير/شباط ٢٠٢٢ بشأن تنفيذ القرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١) (S/2022/103) أنه في الفترة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ إلى ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، نُسبت ١٢٣ هجمة استهدفت قوات الأمن إلى تنظيم داعش، بالإضافة إلى استمرار استهداف القيادات المجتمعية والمدنيين. إن هذه الإحصائية المذهلة مدعاة للقلق الشديد. وعلامات عودة داعش إلى الظهور في العراق مسألة تثير قلقا بالغاً وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من نجاح قوات الأمن العراقية في مكافحة هذا التنظيم، فإنه لا يزال نشطا في البلد والمنطقة، حيث تعمل فروعه بشكل مستقل في كثير من الأماكن حول العالم. ونكرر تأكيد اقتناعنا الراسخ بأن الإرهاب في جزء من العالم يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في العالم بأسره.

لقد احتفل شعب العراق مؤخرا بالذكرى الرابعة للانتصار على داعش. وقد ضحى العديد من الرجال والنساء العراقيين الشجعان بحياتهم لكفالة هزيمة داعش. وتذكر الهند إدراكا تاما، بوصفها بلدا تحمل وطأة الإرهاب لفترة طويلة، تكلفته البشرية. إننا واثقون من أن شعب العراق سيواصل توخي الحذر من عودة داعش أو فروعه.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن يواصل المجتمع الدولي وشركاء العراق دعمهم ومساعدتهم لتمكين قوات الأمن العراقية من مكافحة

الدولي، في هذه المرحلة التاريخية الجديدة، أن يدعم العراق بحزم في اختيار مسار إنمائي يناسب ظروفه الوطنية وأن يساعد العراق بنشاط على إعادة بناء بنيته التحتية وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين سبل عيش الناس ورفاههم.

إن الصين صديق مخلص للشعب العراقي. وقد بقيت المؤسسات الصينية في العراق، خلال أصعب فترة في وضع العراق الأمني، ما وفر الضمان اللازم لسبل عيش الناس والعمليات الاقتصادية في العراق. وبعد نقشي مرض فيروس كورونا أرسلت الصين فرق خبراء إلى العراق لمكافحة الجائحة وقدمت عدة دفعات من مواد ولقاحات مكافحة الجائحة.

وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لدعم جهود العراق الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينس - بلاسختارت على إحاطتها اليوم. وأرحب بالممثل الدائم للعراق في هذه الجلسة.

في البداية، أعرب عن خالص تعازي لجميع الأسر التي فقدت ذويها في الهجمات الإرهابية في العراق، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الجبان الذي وقع مؤخرا في محافظة ديالى، والذي أسفر عن مقتل ١١ من أفراد الأمن العراقيين. إننا ندين جميع تلك الأعمال الإرهابية بشدة. وقد أعرب شعب العراق، رغم مواجهته تحديات اقتصادية وأمنية، عن إرادته من خلال صناديق الاقتراع خلال الانتخابات البرلمانية التي تم التصديق عليها مؤخرا. ونرحب بزيادة مشاركة المرأة في الانتخابات ونجاحها في الفوز بأكثر من ٢٥ في المائة من المقاعد. إن الحالة الحرجة التي تواجه العراق الآن تتطلب من جميع الأطراف أن تتحمل مسؤولية أكبر للتغلب على الجمود السياسي الحالي. وأكرر تأكيد دعم الهند للعملية الديمقراطية في العراق. ونحث جميع الأحزاب السياسية على العمل معا من أجل تشكيل حكومة جديدة في وقت مبكر.

وفي غضون ذلك، نشهد هجمات ذات دوافع سياسية على القادة ومكاتب الأحزاب والمؤسسات الأخرى. وينبغي ألا يكون العنف

لقد أدى تصديق المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر إلى بدء فصل جديد في الحياة السياسية للعراق. ولن تواجه الحكومة القادمة التحدي المتمثل في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية فحسب، بل ستواجه أيضا إعادة بناء ثقة الجمهور في المؤسسات. ونحن على ثقة بأن القوى السياسية ستواصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة شاملة للجميع تلبي التطلعات المشروعة لجميع السكان. ونلاحظ بارتياح أن ٩٥ مقعدا من المقاعد الـ ٣٢٩ ستشغلها نساء، أي ما يمثل ٢٩ في المائة من المجموع. ونحث على أن تنعكس هذه المشاركة من جانب المرأة أيضا في مجلس الوزراء المقبل.

إن حوادث العنف العديدة المنسوبة إلى أنشطة الجماعات الإرهابية، بما فيها داعش، تثير القلق. ونحث الحكومة الاتحادية العراقية والحكومة الإقليمية الكردية على تعميق التعاون الأمني وتعزيز تنفيذ اتفاق سنجار بحزم. ونحث أيضا الشركاء الإقليميين والدوليين على مواصلة دعم جهود العراق في هذه المجالات، ولا سيما بناء قدرات قوات الأمن. غير أن المكسيك تكرر الإعراب عن قلقها إزاء الاحتجاج الخاطئ بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة في سياق مكافحة الإرهاب.

وقد لاحظنا أن حوالي ١,٢ مليون شخص ما زالوا مشردين وأن المنظمات الإنسانية تبلغ عن سوء الأوضاع السكنية والصحية نظرا لنقص التمويل. ولا تزال أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية في التعامل مع مرض فيروس كورونا ذات أهمية قصوى.

ويثني وفدي على جهود العراق الرامية إلى تعزيز العودة الطوعية للأسر العراقية وإدماجها، بما في ذلك ٢٤٥ قاصرا، من مخيم الهول للاجئين في سورية، ونشجع الدول الأخرى على اتباع هذه الخطوات. وأخيرا، ننوه بالبرامج الخاصة لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للتصدي للتحديات البيئية الرئيسية، التي تحتاج إلى معالجة شاملة، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، نهني العراق على انضمامه مؤخرا إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

الإرهاب وبناء قدرتها على التصدي للتهديدات المستقبلية. وينبغي أن يكفل هذا الدعم والمساعدة هزيمة داعش بشكل لا رجعة فيه.

ويجب وضع حد لانتهاكات سيادة العراق وسلامته الإقليمية بحجة القيام بعمليات مكافحة الإرهاب. وينبغي لجيران العراق أن يعملوا مع السلطات العراقية للتصدي لجميع التحديات الأمنية التي يواجهونها.

ونرحب بالتعاون بين حكومتي العراق والكويت للتوصل إلى حل ودي لمسألة المفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية. إنه بمثابة نموذج للكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تتعاقد وتحقق المصالحة في مرحلة ما بعد النزاع من خلال المشاركة البناءة. ونشيد بالدعم الكبير الذي تقدمه لجنة الصليب الأحمر الدولية لتيسير إحراز التقدم بشأن تلك المسألة. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف تعزيز تعاونها إلى أن يتم حل المسألة بما يرضي العراق والكويت.

تتمتع الهند والعراق تاريخيا بعلاقات قوية بين الشعبين. وظلت الهند تستجيب على الدوام لاحتياجات العراق العاجلة. فعلى سبيل المثال، تم مؤخرا إجراء عمليات جراحية لأكثر من ٣٠ طفلا عراقيا يعانون من أمراض القلب الخلقية، كانت عملياتهم الجراحية قد تأخرت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، في مستشفى هندي بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية.

وستظل الهند، بوصفها مؤيدا ثابتا لعراق ديمقراطي تعددي واتحادي وموحد وقوي اقتصاديا، شريكا راغبا في الانتعاش الاقتصادي والمصالحة وإعادة الإعمار في العراق. وستواصل الهند تقديم دعمها الكامل للجهود المبذولة من أجل السلام والأمن والتنمية في العراق.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جينين هينس - بلاسارث، على إحاطتها ونردد ترحيب من سبقنا من متكلمين بوفد العراق في هذه الجلسة.

سأركز بياني على ثلاث نقاط: أولا، العملية الانتقالية السياسية؛ ثانيا، المسائل الأمنية؛ ثالثا، المساعدة الإنسانية.

دعم العراق ليتمكن من بسط الأمن وفرض سلطة القانون على كافة المناطق. كما ينبغي دعم جهوده في محاربة تنظيم داعش وغيره من الميليشيات والجماعات الإرهابية، بما يتفق مع القانون الدولي. وعليه، ندعم الموقف العراقي الرفض لاستخدام أراضي كنفطة انطلاق لأية اعتداءات إرهابية على دول المنطقة.

إن العراق بحاجة ماسة لتلقي الدعم الدولي لمواصلة تنفيذ برامج التنمية وإعادة الإعمار، وإرساء قيم التعايش السلمي، لتثبيت المكاسب التي تحققت حتى الآن. وبدوره، يواصل بلدي التزامه بدعم جهود العراق في إعادة بناء المناطق المحررة من داعش والمواقع التي تجسد روح التعايش بين الأديان، بما في ذلك عبر تقديم أكثر من ٥٠ مليون دولار أمريكي للمشروع المشترك بين بلدي واليونسكو لإعادة بناء جامع وكنيستين في الموصل. وبالتوازي مع هذه الجهود،

نؤكد على ضرورة الاستجابة لاحتياجات المرأة العراقية، لا سيما في ظل ما تعرضت له من جرائم فظيعة على يد داعش، حيث ستساهم هذه الجهود في تعزيز مشاركة المرأة في بناء مجتمعات آمنة ومستقرة. كما نشارك الشعب العراقي تطلعه إلى مشاركة النساء العراقيات بشكل كامل وهادف ومتساو في مختلف القطاعات.

ومن جانب آخر، نكرر ترحيبنا باعتماد المجلس قبل يومين للقرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢)، الذي يشيد بالتزام العراق بسداد جميع التعويضات المرتبطة بغزو الكويت. ونشيد أيضا بالتقدم المحرز في مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، ومنه إعلان الكويت عن الانتهاء من إجراء الفحوصات والتحليل الجينية لجميع الرفات المستلمة من العراق في آب/أغسطس ٢٠١٩ وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. ونرى ضرورة الاستمرار في إحراز تقدم في هذا الملف الهام وكذلك في مسألة الممتلكات الكويتية المفقودة.

وختاماً، نجدد التأكيد على أهمية احترام سيادة العراق واستقلاله ووحدته وسلامه أراضييه، وعلى التزامنا بمواصلة دعم العراق والوقوف إلى جانب كل ما يحقق تطلعات شعبه الشقيق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الممثلة الخاصة، السيدة جينين هينيس - بلاساريت، على إحاطتها الشاملة. وأعرب لها عن دعمنا الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وبما أننا نشارك للمرة الأولى في إحاطة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق منذ انضمامنا إلى مجلس الأمن. أود أن أغتنم الفرصة لأهنئ الشعب العراقي على التطورات الإيجابية التي حدثت في الفترة السابقة، وأبرزها إجراء الانتخابات البرلمانية بشكل ناجح وسلس في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونشير هنا إلى الجهود الحثيثة التي بذلتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، لتنظيم وإجراء الانتخابات.

وبعد اختيار رئيس البرلمان في الشهر المنصرم، ستكون المرحلة المقبلة، هي الأهم، من خلال تشكيل حكومة عراقية جديدة لتكمل مسيرة البناء والاستقرار ومواصلة جهود الانخراط الإيجابي للعراق مع محيطه العربي والإقليمي ضمن علاقات مبنية على حسن الجوار. ونشيد هنا بدور رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وعمله على تعزيز وحدة العراق في وجه كافة التحديات.

يواصل العراق التعرض لمحاولات تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار فيه والنيل من سيادته واستقلاله وسلامه أراضييه، في ظل استمرار التدخلات الأجنبية في شؤونه الداخلية، والتي نكرر رفضنا القاطع لها تحت أي ذريعة. ونؤكد هنا على أهمية الالتزام بالاحترام الكامل للسيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في الشأن الداخلي، وفقاً لما يقتضيه القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما يجنب المنطقة مزيداً من التوتر والعنف وتهديد الأمن والسلام الإقليميين والدوليين.

كذلك، ندين الهجمات الإرهابية الأخيرة والمتزايدة ضد المسؤولين والمدنيين والمنشآت الحيوية في العراق، ومنها الهجوم الذي نفذته تنظيم داعش في محافظة ديالى في كانون الثاني/يناير الماضي، والذي راح ضحيته ١١ جندياً عراقياً. إننا وإذ نعرب عن خالص تعازينا لشعب وحكومة العراق، نشدد على أهمية أن يواصل المجتمع الدولي

أن تلك الآلية تؤدي دوراً هاماً في تنسيق تدابير مكافحة الإرهاب في العراق وسورية. وسنواصل دعم العراق في بناء قدرات هيئات إنفاذ القانون التابعة له، أولاً وقبل كل شيء من خلال تعزيز التعاون الثنائي العسكري والتقني. بيد أننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تحترم جميع الأطراف المشاركة في مكافحة الإرهاب في العراق سيادة الدولة العراقية وأن تتسق أعمالها مع السلطات في بغداد. ونؤكد من جديد أن أي وجود عسكري غير شرعي في العراق أمر غير مقبول. ولا يمكن نشر التشكيلات العسكرية الأجنبية إلا بموافقة السلطات المحلية أو بناء على قرار ذي صلة صادر عن مجلس الأمن.

وننوه بالتقدم المحرز في إعادة بناء الثقة وتسوية النزاعات القائمة بين بغداد وإربيل. ومن شأن استمرار التحسن في علاقاتهما مساعدة العراق على تعزيز أمنه. وسيمكن حل القضايا العرقية والطائفية الحالية من تسخير الإمكانيات الاقتصادية للبلد بشكل فعال لصالح جميع سكان العراق.

في الختام، أود أن أؤكد أن العراق يجب ألا يصبح ساحة للمواجهة الإقليمية. ومن جانبنا، فإننا نقدر تقديراً عالياً التزام بغداد ببناء علاقات حسن الجوار، فضلاً عن الإمكانيات الدبلوماسية لوقف التصعيد الإقليمي على أساس القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) والمفهوم الروسي للأمن الجماعي.

أستأنف مهامتي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): في البدء، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة رئيس المجلس، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على رئاسته المجلس لهذا الشهر شباط/فبراير والتقدم بالشكر لسعادة السفيرة مونا بول، الممثلة الدائمة لمملكة النرويج، على الجهود المتميزة التي بذلتها أثناء رئاستها للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير، والشكر والامتنان لموصولان لسعادة السيدة جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمم العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، على الإحاطة التي قدمتها.

نشكر الممثلة الخاصة للأمم العام جينين هينيس - بلاسخت على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة في العراق. ونلاحظ دور ومساهمة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في ضمان الاستقرار في البلد.

ونرحب بأن حكومة العراق قد نفذت التزاماتها الدولية بتعويض جميع المطالبين عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم نتيجة لأحداث عام ١٩٩٠. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقرير الأخير لمجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات عن العراق (انظر S/2022/104، المرفق) واعتماد القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢)، الذي أنهى ولايتها.

ويساورنا القلق إزاء استمرار عدم الاستقرار في العراق، الذي يتفاقم بسبب الحالة الاجتماعية والاقتصادية المعقدة، إلى جانب انتشار مرض فيروس كورونا. ونأمل أن يكون لموارد العراق الإضافية، التي سيحصل عليها الآن بعد تسديد جميع مدفوعات التعويضات، أثر إيجابي على رفاه المجتمع العراقي. ويجب على المجتمع الدولي، بدوره، أن يدعم بغداد في صياغتها لمجموعة من التدابير الشاملة الرامية إلى إعادة بناء القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في البلد.

ونرحب بالمصادقة في أواخر العام الماضي على نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. ونحن على ثقة بأن الأحزاب المنتخبة للبرلمان ستتفق، في الوقت المناسب، على مرشح للرئاسة وعلى تشكيل حكومة جديدة والتي ينبغي أن تحظى بدعم جميع الفصائل السياسية الرئيسية والجماعات العرقية والدينية. ونؤيد استقرار العراق، بما في ذلك من خلال الحفاظ على الأمن والنظام القانوني. وفي ذلك الصدد، نشير بقلق إلى التهديد الإرهابي القائم المتزايد. فرغم نجاح العراق في مجال مكافحة الإرهاب، لا تزال الحالة الأمنية هشة بسبب جملة أمور منها زيادة النشاط الإرهابي السري. ونحن على اقتناع بأن السبيل الوحيد للتصدي لهذا التهديد بفعالية هو من خلال تنسيق جهود مكافحة الإرهاب على أوسع نطاق.

وفي هذا السياق، نشيد بعمل مركز تبادل المعلومات الرباعي في بغداد الذي يضم جيوش كل من روسيا والعراق وإيران وسورية. ونعتقد

يعرب العراق عن قلقه البالغ من الهجمات الأخيرة التي شنتها عصابات داعش الإرهابية على سجون الاحتجاز في سورية، والتي هرب من خلالها عدد من قيادات التنظيم الإرهابي التي كانت مُحْتَجزة هناك. ولذلك، يدعو العراق جميع الجهات الدولية والإقليمية إلى تعزيز التعاون والجهود لمكافحة هذا التهديد بطرق أكثر فاعلية، بما فيها قيام الدول الأعضاء المعنية باستعادة رعاياها من العراق وسورية.

بعد انتهاء دور التحالف الدولي القتالي في العراق، فإن التعاون مستمر معه في إطار توفير الدعم والمشورة والتدريب للقوات العراقية، وعلى وجه الخصوص الجيش العراقي، تعزيزاً لقدرات العراق في حماية أراضيه ومؤسساته الديمقراطية.

فيما يخص الخروقات التركية، قام البرلمان التركي بتمديد التفويض لإرسال قوات عسكرية إلى العراق وسورية لعامين إضافيين، اعتباراً من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. إن هذا القرار يمثل انتهاكاً لسيادة العراق، ويؤشر على رغبة تركيا في تجاهل جهود العراق المستمرة للتعاون معها بشأن الإجراءات الحكيمة البديلة الممكنة للتعامل مع الوضع، سيما وأن العراق يؤكد رفضه استخدام أراضيه ساحة لتصفية الحسابات أو لأغراض سياسية أو تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، بما يُعرض أمنه واستقراره للخطر.

فيما يخص دعم المناطق المحررة، تواصل الأمانة العامة لمجلس الوزراء التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق لمتابعة مستجدات البرامج والمشروعات المنفذة في المناطق المحررة، سعياً لإعادة الاستقرار لتلك المناطق، ومساعدة النازحين العائدين طوعاً إلى مناطقهم المحررة عبر تنفيذ أهم المشروعات ضمن القطاعات التربوية، والصحية، والبنى التحتية، مع العرض أن الحكومة العراقية لم تقم بممارسة إجراءات الإرجاع القسري على النازحين الذين استقروا في المناطق التي نزحوا إليها وأثروا البقاء والاستقرار فيها. وتمتلك الحكومة قاعدة بيانات رسمية وإحصائية بشأن أعدادهم.

كما تواصل الحكومة تطوير برنامج الحوكمة الإلكترونية وآلية التبادل الرقمي، إضافة إلى العمل المشترك على برنامج مكافحة

لقد صادقت المحكمة الاتحادية العليا على النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠٢١ وشهدت بصواب قرارات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والهيئة التمييزية فيها، وأصدرت قرارها بدستورية الجلسة الأولى للبرلمان العراقي التي انعقدت في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، والتي أفضت إلى انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه. وتنتظر المحكمة الاتحادية العليا حالياً في سلامة شروط الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وضرورة استيفاء المرشحين الشروط الدستورية المؤهلة للترشيح للمنصب. كما تقوم الحكومة بالنظر في كيفية التعامل مع قرارات المحكمة الاتحادية العليا الملزمة التي صدرت مؤخراً.

أود أن أستعرض إيجازاً لأهم التطورات التي حدثت في العراق بعد الانتخابات. في الملف الأمني، تُقدّم حكومة العراق شكرها لمجلس الأمن لتضامنه ودعمه الكبيرين للعراق حكومة وشعباً، عبر إصداره بيانين صحفيين (SC/14725 و SC/14774) لإدانة الأعمال الإرهابية التي شهدتها العراق خلال المدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ وشباط/فبراير ٢٠٢٢. لن نسمح للإرهاب أن يقف عائقاً أمام خطط الحكومة وجهودها في المجالات المختلفة، وفي مقدمتها التنمية وتعزيز الأمن والاستقرار والسلم المجتمعي.

يُكرر العراق دعواته لعدم استخدام أراضيه ساحة لتصفية الحسابات أو لأغراض سياسية أو تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، بما يُعرض أمنه واستقراره للخطر، ويؤكد على ضرورة احترام المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما احترام سيادة الدول الأخرى ومبادئ حسن الجوار وتعزيز العلاقات التعاونية. ويدعو العراق مجلس الأمن إلى النظر بجدية في هذا الشأن ويدعو الدول الأعضاء لإظهار الالتزام الكامل بالمبادئ أعلاه.

لقد أثبت العراق حرصه على الإيفاء بالتزاماته، ومنها استعادة العراقيين المحتجزين في مخيم الهول في سورية. إذ أعادت الحكومة العراقية خلال الأشهر الثلاثة الماضية وجبتين من المدنيين بحدود ألف فرد، وتم نقلهم إلى مخيم الجدعة - ١ في محافظة نينوى لغرض إعادة التأهيل النفسي والمجتمعي. وبلغ عدد من تم إعادتهم ٧٩٦ ١ فرداً منذ أيار/مايو ٢٠٢١. كما استعاد العراق ٩٠٠ عنصر إرهابي من مخيمات الاحتجاز في سورية.

استمرار حملات التلقيح في المؤسسات الصحية والدوائر والمؤسسات الحكومية والأهلية والجامعات، إلى جانب نشر الفرق الميدانية الطبية ضمن خطة الإسناد الطارئ للتطعيم باللقاحات المتوفرة. وبلغت أعداد الملقحين بجرعة واحدة أكثر من ثمانية ملايين مواطن لحد الآن.

أما بشأن العلاقة بين بغداد وأربيل، أو العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، فإن التفاهات واللقاءات منتظمة على أعلى المستويات لحل المواضيع العالقة ومنها ما يخص قانون الموازنة الفدرالية، وأن التنسيق بين قوات الأمن العراقية وقوات البشمركة لمعالجة الثغرات الأمنية ومحاربة داعش يحظى بالاهتمام البالغ. كذلك أنه إلى أن وزارة المالية الاتحادية قد قامت بتحويل مبلغ ٢٠٠ مليار دينار عراقي لحكومة إقليم كردستان - وهو خامس تحويل - مما أسهم في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في كردستان لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي إطار مكافحة التصحر والتصدي للتحول المناخي، يستمر العمل بتنفيذ مشروع ناظم أبو صخير في محافظة النجف الذي تنفذه وزارة الموارد المائية، والهادف إلى إرواء أراض زراعية بمساحة ١٠٠ ألف دونم شمال مدينة غماس.

وفيما يخص العلاقة مع دولة الكويت الشقيقة، إن استقرار وتأمين علاقات قوية وراسخة مع دولة الكويت الشقيقة يعد أولوية ثابتة للسياسة الخارجية العراقية، خصوصاً وقد تم إنهاء ملف التعويضات وتسديد كامل مستحققاتها البالغة ٥٢,٤ مليار دولار. إذ حرص العراق على الإيفاء بالتزاماته بتسديد مبلغ التعويضات بالرغم من الظروف والتحديات التي مر بها، وتسخير جزء كبير من ميزانيته لمحاربة الإرهاب. لقد عقد مجلس الأمن يوم الثلاثاء الماضي ٢٢ شباط/فبراير، جلسة تاريخية (انظر S/PV.8972) حضرها معالي وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، للاستماع إلى الإحاطة التي قدمها رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتعويضات عن الأضرار الناجمة عن احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠. وعرضت اللجنة التقرير النهائي لأعمالها، وأقرت بأن العراق قد أوفى بجميع التزاماته

التطرف العنيف وإشاعة المصالحة المجتمعية، وإقامة ورش العمل والدورات التدريبية لتطوير المهارات، خصوصاً بعد تمديد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق لغاية سنة ٢٠٢٣، وإطلاق الدفعة الثانية من الأموال التي خصصتها الحكومة العراقية لدعم البرنامج في تنفيذ مشروعات تأهيل المناطق المحررة.

قامت الجهات الوطنية العراقية باعتماد لوائح إدارية بغية تيسير التعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وتسهيل عملها، إذ بلغ عدد الموافقات الممنوحة من الجهات الرسمية العراقية لطلبات تلك المنظمات نسبة ١٠٠٪، بواقع الموافقة على ٤١٩ طلباً من أصل ٤١٩ طلباً مقدم خلال شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.

وفيما يتعلق بالخدمات الرئيسية، يسعى العراق إلى توفير الخدمات وتيسيرها للمواطنين في القطاعات الصحية، والزراعية، والإسكانية، والتعليم، ومشاريع المياه، والطرق والجسور، بالإضافة إلى توفير الخدمات الإلكترونية وخدمات الإنترنت.

وفيما يخص تمكين المرأة، تواصل دائرة تمكين المرأة العراقية نشاطاتها لتقويم احتياجات النوع الاجتماعي من خلال العمل على وضع خريطة طريق وبيان الأثر على المستوى الاقتصادي للمرأة، وتحديد أولويات الدعم واستكشاف المهام والاحتياجات المطلوبة، فضلاً عن مناقشة رصد أثر الموازنات الفدرالية على النوع الاجتماعي، وتحديد قطاعات الإنفاق، والتأكيد على عقد دورات تدريبية لأصحاب الشأن حول إعداد ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي.

وبخصوص مواجهة جائحة كوفيد-١٩، تواصل وزارة الصحة حملة التوعية الأهلية بطرق الوقاية وأعراض الإصابة بفيروس كورونا، وتشجيع المواطنين على أخذ اللقاحات. وقد أجاز لمن هم فوق سن ٦٥، وذوي المشاكل الصحية المستمرة والعاملين في القطاع الصحي أخذ جرعة اللقاح المعززة. كما تواصل دوائر الصحة التابعة للوزارة إجراء عمليات المسح الميداني الطبي للكشف المبكر عن المصابين بفيروس كورونا - باستخدام فحص سريع وفحوصات طبية - مع

معلومات عن موقع في مدينة المحاول في محافظة بابل. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ أجريت مهمة استكشافية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحضور شاهد في تلك المنطقة. وكذلك تلقت وزارة الدفاع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر مكالمة من شاهد محتمل آخر.

أكدت وزارة الدفاع العراقية أنها تتابع مع السلطات في موقع المقبرة في مدينة سلمان باك بناء على تحليل المعلومات المتاحة. وهناك موقعان آخران في مدينة السماوة يعتقد أن أحدهما يحتوي على ١٥١ رفات، تم العثور على ٨٩ منها بينما يضم الموقع الآخر ١٠٠ رفات.

وفيما يتعلق بموقع خميسية وهو موقع واعد ربما يضم ١٨٠ رفات. وأبلغ ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر للحصول بأن طلبا لمراجعة الصور الساتلية المتاحة فيما يتعلق بذلك الموقع قد تم تقديمه. كما قدم هذا الطلب أيضا إلى أحد أعضاء اللجنة الفرعية التقنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، مع التأكيد على ضرورة التواصل مع أحد الشهود ولكن لا تزال نتيجة المراجعة معلقة حتى الآن. واستؤنف تدريب الأفراد العراقيين على جهاز تابع للبعثة لاختراق الأرض في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

ختاما، أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة على موقفه الثابت في دعم العراق من خلال التأكيد على احترام سيادته ووحدة أراضيه. كما أثنى استمرار دعم المجتمع الدولي للعراق وشعبه في مسيرته لتحقيق الرفاهية والاستقرار. وأثنى أيضا باسم حكومة جمهورية العراق الجهود التي يبذلها فريق بعثة الأمم المتحدة ورئيسها لمساعدة العراق ودعمها المقدم إلى العراق في المجالات المختلفة، لا سيما على الصعيدين الإنساني والإنمائي خلال الفترة المشمولة في تقرير الأمين العام.

الرئيسة (تكلت بالروسية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في القائمة. وسأرفع الجلسة حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشاته لهذه المسألة في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

بعد تسديده مبلغ ٥٢,٤ مليار دولار كتعويضات لأكثر من ١,٥ مليون مطالب في جميع أنحاء العالم. واعتمدت القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢) معلنة أن حكومة العراق قد أوفت بالتزاماتها الدولية بتعويض جميع المطالبين الذين أقرت اللجنة منحهم التعويضات عن الخسائر والأضرار التي تكبدوها كنتيجة مباشرة لتلك العملية التي تمت عام ١٩٩٠.

إن العراق، وإن يحرص كل الحرص على طي صفحة الماضي مع الجارة الكويت الشقيقة، يولي أهمية خاصة لملفات المفقودين والممتلكات التي تتم متابعتها ضمن الفصل السادس بموجب القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). وقد تم خلال الفترة الماضية الاستمرار بتسليم مواد إعلامية تابعة لوزارة الإعلام الكويتية إلى سفارة دولة الكويت في بغداد ومواد إضافية من كتب وميكروفيلم.

وفيما يخص ملف المفقودين، فقد تم في الكويت مؤخرا الانتهاء من عملية تحديد هوية الرفات البشرية التي تم انتشالها من السماوة في العراق ونقلتها إلى دولة الكويت في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، إذ تطابقت ٥٩ مجموعة من الرفات مع قائمة دولة الكويت من المفقودين ورعايا الدول الثالثة. ورحب العراق بقيام دولة الكويت بنقل رفات الأشخاص الستة الذين لم تتم مطابقتهم مع قاعدة بيانات المفقودين لديها إلى العراق في مراسم تسليم تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق.

واستنادا إلى ما جاء في اجتماع اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية الفرعية، ومن أجل التسريع بعملية البحث عن المفقودين العراقيين والكويتيين وزيادة رقعة البحث يقوم العراق بتوجيه نداء إنساني - باللغتين العربية واللغة الإنكليزية - للمواطنين العراقيين أو أي شخص يمتلك معلومات عن مواقع دفن مفترضة لرفات عراقيين أو كويتيين أو رعايا دول ثالثة أثناء حرب الخليج الثانية أو جرائها أو معلومات عن أماكن وجود ممتلكات أو محفوظات كويتية بما فيها الأرشيف الكويتي.

أعلنت وزارة الدفاع أنها تواصل المتابعة مع شهود محتملين وأنها اجتمعت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ مع شاهد ادعى أن لديه